

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٤/٢٩٥

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي **السيد كريم الطراونة** .

وعضوية القضاة **مادة السادسة**

يوسف الطاهات ، ياسين العبداللات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميـز : زـ

(مصرى الجنسية) .

وكيله المحامياـ

المميـز ضـده : زـ

الحق العـام .

بتاريخ **٢٠١٤/١/٣٠** تقدم المميـز بهذا التميـز للطعن في
القرار الصادر عن محكمة الجنـيات الكـبرـى في القـضـية رـقم (٢٠١٣/٦٧٠) تـارـيخ
٢٠١٤/١/٢٠ المتضـمن تـجـريـم المـميـز بـجـنـيـاـة هـتـك العـرـض بـحـدـود المـادـة (٢٩٩) من
قـانـون العـقوـبات وـالـحـكـم عـلـيـه بـوضـعـه بـالـأـشـغال الشـاقـة المؤـقـتـة مـدة ثـمـاني سـنـات وـالـرسـوم
محـسـوـبة لـه مـدة التـوقـيف .

طالـباً قـبول التـميـز شـكـلاً وـمـوـضـعاً وـنـفـض القرـار المـميـز لـلـأـسـبـاب التـالـية :

١. أـخـطـاء المحـكـمة بـعـد تـسـبـب القرـار وـعـد إـتـاحـة الفـرـصـة أـمـام المـميـز لـتـقـديـم
بـيـنـاتـه الدـافـعـية مـا يـجـعـل القرـار مـسـتوـجـب النـفـض .

.٢. أخطأ المحكمة في الاعتماد على نص المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات حيث إن الأفعال وبالفرض المسلط تم ارتكابها تشكيل بالتطبيق القانوني جنحة طلب فعل منافي للحياة بحدود المادة (٣٠٦) من قانون العقوبات .

.٣. أخطأ المحكمة بالأخذ بأقوال المشتكى كشاهد للحق العام رغم كونه قاصراً وإن شهادته على سبيل الاستدلال وليس على الجرم واليقين.

.٤. جاء قرار المحكمة مشوباً بعيوب القصور في التعليل والتبسيب .

• وبتاريخ ٢٠١٤/١/٢٨ وكتابه رقم (٢٠١٤/٧٢) رفع النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى ملف القضية رقم (٢٠١٣/٦٧٠) والمفصولة بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٠ إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنائيات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر بحق المتهم قد جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكره في المادة (٢٧٤) من الأصول الجزائية طالباً تأييده .

• وبتاريخ ٢٠١٤/٤/٢ وكتابه رقم (٢٠١٤/٢/١٠) طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميك .

قرار

بالتدقيق والمداولـة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنائيات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٣/٤٣٥) تاريخ ٢٠١٣/٤/٢ قد أحالت المتهم (مصري الجنسية) .

ليحاكم لدى محكمة الجنائيات الكبرى عن تهمة :
جنائية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات .

نظرت محكمة الجنابات الكبرى الدعوى ، وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم (٢٠١٣/٦٧٠) تاريخ ٢٠١٤/١/٢٠ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إنه بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٠ وبينما كان الطفل المجنى عليه والموالود بتاريخ ٢٠٠٢/٥ متوجهاً إلى نادي المكي للتايكوندو الذي يتدرب فيه وكان الوقت بحدود الساعة الخامسة مساءً اعترض طريقه المتهم طلب منه مساعدته في سحب سكك السطحيات ولدى دخول المجنى عليه لغرفة المتهم أقدم الأخير على إغلاق باب الغرفة من الداخل وقام بتنويم المجنى عليه على التخت على بطنه رغماً عنه وشلحه بنطلونه وكلسونه وأدخل قضيبه المنتصب في مؤخرة المجنى عليه وبقي يحرك به داخل مؤخرته حتى استمنى على بنطلون المجنى عليه وعلى الأرض ثم ترك المجنى عليه يغادر وفي اليوم التالي أخبر المجنى عليه ذويه بما فعل به المتهم وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضاة بما يلي :

عملأً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم

بجنائية هك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات

والحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثمانى سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المحكوم عليه المميز بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنابات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملأً بالمادة (١٣ ج) من قانون محكمة الجنابات الكبرى طالباً تأييده .

وعن أسباب التمييز:

وبالنسبة للسبب الأول:

فمن الرجوع إلى أوراق الدعوى والبيانات المقدمة فيها نجد إن المتهم قد استمهل أكثر من عشر مرات منذ جلسة ٢٠١٣/٧/١٠ ولغاية ٢٠١٤/١/٦ لإحضار شهود الدفاع إلا أنه لم يحضرهم وطلب الشفقة والرحمة والبراءة فيكون قد استنفذ حقه في البينة الدفاعية مما يتبع معه رد هذا السبب .

وبالنسبة لباقي أسباب التمييز جميعها الدائرة حول الطعن في وزن البيانات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهت إليها القرار المميز .

فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبيناتها والقرار المميز بصفتها محكمة موضوع نجد :

١- من حيث الواقعه فقد أشارت محكمة الجنائيات الكبرى إلى البينة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطفت أجزاء منها أثبتتها في متنه وهي بينة قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها والتي نقرها عليها والثابتة باعتراف المتهم الشرطي والذي تأيد باعترافه لدى المدعي العام واعترافه أمام المدعي العام هو اعتراف قضائي يصلح أساساً لبناء حكم عليه طالما أن المتهم المميز لم يقدم بينة على خلافه وشهادات شهود النيابة العامة بما فيه التقرير الطبي وشهادة منظمته الدكتورة وتقرير المختبر الجنائي والتي تكفي للاقناع بأن المتهم المميز ارتكب ما أُسند إليه.

٢- من حيث التطبيقات القانونية فإن فعل المتهم المتمثل باستدراج الطفل المجنى عليه البالغ من العمر أحد عشر عاماً إلى غرفته وترويجه على التخت رغم أنه وتشليحه بنطلونه وكلسونه وإدخال قضيبه المنتصب في مؤخرته وتحريك قضيبه داخل مؤخرته قد استطالت إلى عورة الطفل التي يحرص سائر الناس على سترها والمحافظة عليها وبلغت درجة عالية من الفحش وخدشت عاطفة الحياة العرضي لديه وبالتالي فإن أفعال المتهم تشكل سائر أركان وعناصر جنائية هتك العرض بحدود المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات كما انتهت لذلك القرار المطعون فيه.

٣- من حيث العقوبة إن العقوبة المفروضة على المتهم تقع ضمن حدودها القانونية وعليه فإن محكمتنا تقرّ محكمة الجنائيات الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها وتويدتها في قرار التجريم والحكم الأمر الذي يتعين معه رد هذه الأسباب .

وحيث إن القرار المميز قد جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية من واقعه وتسبيب وعقوبة وجاء مستجمحاً لمقوماته ومشتملاً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه فإنه يتبعه تأييده .

ذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٤/١٣ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق بـ ع

lawpedia.jo